مؤسسة شباب سبأ للتنمية
Sheba Youth Foundation for Development

OXFAM
أوكسفام

دور النساء في التغيير المجتمعي

بمحافظة تعز

دراسة استقصائية

د. محمد الكامل
أ. لبيب شائف

فبراير 2023 م

مؤسسة شباب سبأ للتنمية

العنوان : اليمن - تعز

تليفون :+967- 4 252733

الهاتف : +967 -770450222

البريد الالكتروني : info@shebayouth.org

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة شباب سبأ للتنمية ©

2023 م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	4
المقدمة	5
أولاً: التغيير المجتمعي وجهود النساء في المجتمع	6
ثانياً: أوضاع المجتمع اليمني	7
ثالثاً: جهود النساء في التغيير المجتمعي	12
رابعاً: تجارب النساء: عوامل النجاح ومعوقاته.	15
خامساً: أدوار المجتمع المدني والسلطة المحلية والمجتمع المحلي في التأثير على جهود النساء في التغيير المجتمعي	20
سادساً: النتائج	23
سابعاً: التوصيات	24
الملاحق	27

الملخص

مرت اليمن بأزمة وصراع طويل منذ عام 2011م ومرورا بحرب 2015م وحتى اليوم، حيث شهد المجتمع اليمني في مختلف المحافظات عموما وفي محافظة تعز خصوصا تغيرات عديدة انعكست في تأثيرات سلبية على حياة المجتمع، وفي خضم ذلك قام العديد من الفاعلين بأدوار هامة للحد من تأثيرات الوضع الاجتماعي المتردي عبر المساهمة في احداث التغيير الاجتماعي وكان من بين هؤلاء الفاعلين القيادات النسوية.

وارتباطا بذلك هدفت هذه الدراسة إلى تناول دور النساء في التغيير المجتمعي في محافظة تعز على مستوى الريف والحضر, وفي إطار ذلك سعت الدراسة للكشف عن أبرز إنجازات النساء في التغيير المجتمعي، والتعرف على التحديات والصعوبات التي تقف في طريقهن.

وقد أظهرت الدراسة أن للقيادات النسوية في المجتمع المدني بمحافظة تعز أدوار فاعلة في التغيير المجتمعي وإسهامات ملموسة في التخفيف من تداعيات الحرب الدائرة على المجتمع، حيث تركزت جهود النساء في المجال الإغاثي والإنساني، تلاها مجال الصحة، ثم التعليم، ثم المجال التنموي (الطرق والمياه والتمكين الاقتصادي للأسر)، ثم المجال الثقافي والتوعوي، والمجال المجتمعي والوساطة المحلية، وأخيراً المجال الحقوقي والأمني وبناء السلام، وقد نالت جهود تلك القيادات احترام المجتمع وثقته، ودعمتها عوامل اجتماعية وذاتية وموضوعية متنوعة أبرزها: ثقة المرأة بنفسها ورغبتها في التغيير، الدعم والتشجيع الأسري، المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة، ظروف الحرب وتوقف الخدمات الذي عمل كتحدٍ محفز للنساء، نمو وعي المجتمع وإدراكه لأهمية دور المرأة في هذه الظروف، قدرات المرأة على الحوار والتواصل المجتمعي، دعم السلطة المحلية والمجتمع المدني، وجميعها عوامل ساهمت في تحقيق نجاحات ملموسة في التجارب التي خاضتها النساء، وبالمقابل واجهت تلك القيادات معوقات وصعوبات حدت من مساهمتهن أحيانا وضاعفت من معاناتهن في الميدان وفي مقدمتها عوامل مثبطة اجتماعية ترجع إلى ثقافة المجتمع، وأخرى ذاتية ترجع للخبرة والقدرات والمهارات الميدانية وثالثة تعود للوضع الأمني، ورابعة تعزى إلى تراخي دور المجتمع المدني والسلطة المحلية في دعم جهود النساء.

وأُختتمت الدراسة بحزمة من التوصيات التي توجهت نحو إنشاء شبكة للفاعلات المجتمعيات لتبادل الخبرات وتطوير قدراتهن العملية في التغيير المجتمعي، والاهتمام ببناء قيادات نسوية جديدة كصف ثاني، وتبني سياسات محلية لدعم أنشطة النساء المجتمعية، وتمثيل المرأة في مجالس ولجان صنع واتخاذ القرار في المجتمع المحلي، ودعم الجهات المحلية وخطباء المساجد لجهود النساء المجتمعية، وإسهام المجتمع ماديا في المشروعات التي تتبناها النساء وخاصة التجار والميسورين، مع اهمية دعم المنظمات الدولية والمانحين للجهود القيادات النسوية عبر التأهيل في أربعة برامج زمالة لقيادة التغيير المجتمعي، واخيراً تقديم الدعم المادي والفني وإعداد الدراسات واوراق السياسات لدعم أنشطة النساء في التغيير المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: اليمن، الحرب، التغيير المجتمعي، النساء، الفاعلات المجتمعيات.

المقدمة

عاش اليمن منذ أحداث 2011م وحتى اليوم حالة انعدام للاستقرار تمخض عنها تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية أثرت سلباً على المجتمع، وكان للنساء في هذه المرحلة أدوارا فاعلة في قيادة التغيير والتعامل مع تداعيات الأوضاع التي خلفها الصراع المسلح والحالة الإنسانية الناتجة عنه، وفي إطار ذلك لعبت قيادات منظمات المجتمع المدني النسوية أدوارا نوعية مؤثرة في قيادة التغييرات المجتمعية التي حدثت في محافظة تعز؛ باعتبار هذه المحافظة متنوعة وفيها حراك اجتماعي وسيا سي وإنساني واسع، وهي محافظة مكتظة بالسكان وقد أخذ الصراع فيها أشكالا متعددة بين أطراف مختلفة, إضافة إلى أنها من أكثر المحافظات التي يوجد فيها مناطق تماس في الحرب القائمة، وهي الأكثر تأثراً بذلك من غيرها؛ مما أنعكس بتأثيرات عميقة على الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي للسكان في هذه المحافظة، ولهذه المبررات تم اختيارها لهذه الدراسة.

وكانت محافظة تعز قد قطعت شوطاً في التحديث والمدنية؛ بفعل التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية، أبرزها: التحول من النظام القبلي التقليدي إلى الانتماء للمؤسسات الحديثة من أحزاب ونقابات ومجتمع مدني، والتنوع السياسي والاجتماعي وتركيبته القائمة على الأنشطة الاقتصادية الحديثة (الصناعة والتجارة والخدمات)، مما رفع من حجم الطبقة الوسطى؛ نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي، وزيادة الوعي المجتمعي، وقيادة الحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير والحرية في اليمن وتعزيز دور القانون، ولهذا كله كان تأثير الحرب وضعف المؤسسات الرسمية عليها واضحا، إضافة إلى موقعها على خريطة الصراع في وسطها وطوق محيطها الجغرافي.

تناولت الدراسة موضوع التغيير المجتمع والذي يقصد به قيادة المجتمع نحو واقع أفضل يتجاوز معه تعقيدات الوضع السابق عبر أنشطة وتدخلات في المجالات الإنسانية والخدمية والتنموية والأمنية والحقوقية والتوعوية، تركز على تغيير واقع السكان في المجتمع ووعيهم وسلوكياتهم, في ظل حرب تعيشها اليمن لها تداعياتها الكارثية التي يتطلب إيقاف تأثيراتها السلبية أو الحد منها لصالح المجتمع حتى وإن ظلت الحرب قائمة.

وقد هدفت الدراسة إلى:

1. معرفة السياق العام لأوضاع المجتمع اليمني التي انطلقت منه جهود النساء في التغيير المجتمعي.
2. معرفة أدوار وانجازات القيادات النسوية في التغيير المجتمعي بمحافظة تعز على مستوى الريف والحضر.
3. التعرف على العوامل الداعمة والتحديات والصعوبات واجهت جهود النساء في التغيير المجتمعي.
4. أدوار الأطراف المؤثرة على جهود النساء في التغيير المجتمعي.
5. الخروج بعدد من التوصيات التي تخدم تعزيز جهود النساء في التغيير الاجتماعي.

وتكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته والتأثيرات التي احدثته وتحدثه جهود النساء في التغيير المجتمعي في ظل ظروف استثنائية كارثية يعيشها المجتمع اليمني.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستطلاعي/ الاستقصائي، باعتباره يساعد على تتبع تجارب النساء في قيادة التغيير المجتمعي خلال الفترة 2011م وحتى 2022م باعتبارها فترة ازمة وصراع خلفت تأثيرات كارثية على المجتمع اليمني كما كان نطاق الدراسة الجغرافي هو محافظة تعز التي تم استهداف (9) مديريات فيها في الريف والحضر.

استخدمت الدراسة أداة الاستبيان الذي استهدف عينة قصدية ,حيث تم توزيع (60) استمارة على مبحوثين من النساء ومنظمات المجتمع والناشطين المجتمعين عاد منها (59) استمارة، وكان عدد الذكور(32) والإناث(27)، إلى جانب استهداف (9) من القيادات النسائية في المجتمع المدني بالمحافظة، وتجمع الدراسة بين الأسلوبين الكمي الكيفي، ومن خلال الاستبيان تم التوصل إلى النساء اللاتي قمن بأدوار بارزة في التغيير المجتمعي وجرى مقابلتهن، وكانت جميعهن ذات مستوى تعليمي جامعي، (6) منهن متزوجات، (3) عازبات، وقد غطت العينة لكل من الاستبيان والمقابلات (9) مديريات في الريف والحضر. ويوضح الجدولين رقم (9,8) في الملحق العينة المبحوثة لكل من المسح والمقابلات التي تم استيفاء البيانات منها خلال شهر يناير2023م.

أولاً:التغيير المجتمعي وجهود النساء في المجتمع

التغيير بمفهومه الإيجابي عملية منظمة ومقصودة، وغير عشوائية, لها أشكال متعددة تمس واقع المجتمع، حيث ينصب مفهوم التغيير الإيجابي بكونه عملية الانتقال من حالة إلى أخرى مرغوبة تتجه نحو النمو والتحول والتكييف والتحديث والتحسين[1]. وهنا نعني بالتغيير المجتمعي قيادة المجتمع نحو واقع أفضل يتجاوز معه تعقيدات الوضع السابق عبر أنشطة وتدخلات في المجالات الإنسانية والخدمية والتنموية والأمنية والحقوقية والتوعوية، تركز على تغيير وضع السكان في المجتمع وسلوكياتهم ووعيهم وتمكنهم من تجاوز مشكلاتهم التي تمخضت عن الحرب وتداعيتها، ومحاولة إيقاف مساراتها السلبية أو حتى الحد من تأثيراتها والعمل على حرف عجلة الانهيار لصالح المجتمع حتى وإن ظلت الحرب قائمة.

وارتباطاً بذلك فإن التغيير له وجهان الأول: هو تغيير في الوعي والسلوك، والثاني تغيير في الظروف والواقع التي يعيشه المجتمع وهما الاتجاهان اللذان تركز عليها الدراسة حيث تبحث في قياس في مجالات التدخلات وتأثيرها على السلوك والوعي وعلى الواقع في المجتمع من خلال جهود النساء في التغيير خلال فترة الحرب ومدى استجابة المجتمع لهذا التغيير.

وعموما فقد بذلت القيادات النسوية في المجتمع جهودا ملموسة في إحداث التغيير المجتمعي عبر مراحل تطور المجتمع الإنساني، وشاركت في مختلف مجالات التنمية، وعملت على الضغط لترسيخ دورها، وعلى تقنين مشاركتها الفاعلة، وفي الاستفادة من ثمار التنمية والتمكين للقيام بأدوارها على قاعدة المساواة، وأن تجعل ذلك من أولويات المجتمع الدولي والأمم المتحدة، حيث عقدت المؤتمرات الدولية, من إعلان

1 المرجع نفسه، ص19.

بيجين، والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، والإعلانات التي اعتمدتها اللجنة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة والخامسة عشرة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. إلى خطة التنمية المستدامة 2030.[2] لتخرج تلك الفعاليات الدولية بقرارات وتوجيهات تدعم مشاركة المرأة وتضمن حقها في المساواة، وتنبذ كافة أشكال التمييز، والعنف ضد النساء، وتمكينهن من القيام بدورهن, وتُفرض ذلك في التشريعات والسياسات الوطنية التي تلتزم بها الدول, انطلاقاً من النطاق العام بالمشاركة في الحياة العامة ومراكز صنع القرار، إلى المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي, في حالة السلم والاستقرار السياسي، ولم تغفل احتياجات المرأة وأدوارها في حالة الحرب والنزاعات, مع التأكيد على دورها الهام في منع النزاعات وحلها، وبناء وحفظ السلام، والاستجابة الإنسانية، وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، والتأكيد على أهمية المشاركة المتساوية والمشاركة الكاملة في جميع الجهود المبذولة للحفاظ على السلام والأمن وتعزيزهما، وحث جميع الجهات الفاعلة على زيادة مشاركة المرأة في دورها بالتغيير وتحقيق التنمية.[3] بعد أن كانت المرأة غائبة عن تفكير المخططين ومبعدة عن عملية التنمية، ويؤكد هذا البعد على أن إقصاء المرأة لا يؤثر سلباً عليها فقط، وإنما ينجم عنه أيضاً فشل المشاريع التنموية، وأن إدماج المرأة في أنشطة التنمية قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية فهو ضرورة وحق لها في نفس الوقت.

وقد كان لجهود القيادات النسوية في مجتمعاتهن أثره في تجاوز العديد من الصعوبات المجتمعية والثقافية، حيث قمن بأعمال ونشاطات في المجالات التنموية المختلفة، وقدمن نماذج لدور المرأة القيادي، وفرضن تقبله مجتمعياً وجعلن من ذلك قدوة لتشجيع الأخريات على خوض تجاربهن في الأنشطة المجتمعية والتغيرية.

ثانياً: أوضاع المجتمع اليمني

شهدت اليمن تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية مع إعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية بالتحول من النظام الشطري اللاديمقراطي إلى النظام الديمقراطي التعددي الحزبي، وبالتحول الاقتصادي من تدخل مفرط للدولة ,إلى الشراكة الاقتصادية مع القطاع الخاص، وتحولات اجتماعية مع منظمات المجتمع المدني اجتماعياً وثقافياً. وأدى كل ذلك إلى تحريك الفكر المجتمعي للانتقال من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة الاستعداد والاستجابة، ومن القبول والخضوع للواقع إلى مرحلة السعي لتغييره، بحسب حاجات ورغبات وقدرات المجتمع في مختلف جوانبه، ومع الانفتاح السياسي والاقتصادي ورفع الدولة يدها عن بعض وظائفها، وسوء إدارة التنمية عموما والفساد الإداري، تولدت المشكلات وزاد الفقر وتدنى المستوى المعيشي للمواطن وضعفت الخدمات. حتى انتفضت الجماهير على الوضع السياسي والعوز الاقتصادي والفساد الإداري، حتى جاءت أحداث ثورة الشباب عام 2011م التي مثلت نقطة فاصلة في حياة المجتمع .[4]

2 التمكين للمرأة: التنمية المستدامة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لجنة وضع المرأة، الأمم المتحدة، 2016.

3 قرار مجلس الأمن رقم (S / RES / 1325). بشأن المرأة والسلام والأمن في 31 تشرين الأول / أكتوبر 2000.

4 سلمان بو نعمان، فلسفة الثورات العربية، مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد، دراسات فكرية (1)،مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت،2012.

ومنذ تلك الأحداث إلى اليوم لم تستقر الأوضاع بل انتقلت من سيء إلى أسوأ، الأمر الذي فرض حالة عدم الاستقرار، ورفع من حدة الصراع والانقسام، وضاعف من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وأوقف عجلة التنمية، لتدخل البلاد بعد ذلك مرحلة التسوية السياسية والمبادرة الخليجية كمرحلة انتقالية, وتم تشكيل حكومة وفاق وطني، والبدء في حوار وطني شامل نقل الصراع و الجماهير من الشارع إلى قاعات حوار النخب، ثم أفضى بعد ذلك إلى الحرب.[5]

وبدأ مشهد جديد أكثر عنفا مع مطلع عام 2015م بحرب وصراعات متعددة انعكست بنتائج كارثية على المجتمع اليمني، فقد دمرت البنية التحتية الخدمية والإنتاجية ونزح ملايين السكان من مناطق القتال، وزادت معها الأوضاع المأساوية, التي انعكس تأثيرها على كافة المجتمع اليمني, ونتج عنها توقف عملية التغيير والتنمية بل ووصلت البلد إلى كارثة انسانية.[6]

وفي خضم تلك الأحداث كان للعديد من الناشطين والناشطات المجتمعيين ومنظمات المجتمع المدني إسهاماتهم الفاعلة لتجاوز الواقع المرير وتداعيات الحرب، حيث لعبت المرأة اليمنية وخاصة التي برزت من مجتمعات فقيرة دور في التغيير المجتمعي، وبحسب الظروف والأوضاع القائمة، ووفقا لمتطلبات وحاجة المجتمع والإمكانات المتاحة للقيام بدور التغيير فالمرأة الفقيرة والمهمشة تكون أقرب للرجل الذي ينتمي لنفس الفئة منها إلى المرأة التي تنتمي إلى فئة وطبقة أخرى ومستوى أعلى في التركيبة الاجتماعية، ويفتح الباب أمامها للقيام بدور في التغيير المجتمعي والتنمية، ما يعني أن هناك قدرات نوعية مادية وثقافية واجتماعية لمن يقمن بالتغيير، وهو ما حدث فعلا في اليمن بقيادات نسوية أغلبها جاءت من طبقة فقيرة.[7]

لقد استفادت المرأة اليمنية من التحولات التي رافقت قيام الوحدة، وعزز من حضورها العام، وقامت بأدوار بارزة في المجالات التنموية، كما كان لها حضور فاعل في الربيع اليمني، وفي مرحلة الحوار الوطني الشامل، حيث استطاعت أن تفرض بمشاركتها الفاعلة قبول تطبيق الكوتة النسائية بحصة 30 % للمرأة في المواقع الرسمية والحزبية والمجتمع المدني في إطار الوثيقة النهائية لمخرجات الحوار الوطني.[8]

ومنذ دخول المجتمع اليمني فترة الحرب مع بداية 2015م تركز دور المرأة اليمنية في الجهود الإنسانية والمشاريع المحلية والخدمية التعليمية والصحية وفي مواجهة النتائج والأثار التي خلفتها الحرب من تدني المستوى المعيشي وغياب المؤسسات الرسمية الحكومية وانعدام الأمن وتردي الوضع الإنساني، حيث سعت مجموعة من القيادات النسوية لإحداث "التغيير المجتمعي عبر جهود تطوعية لإزالة المعاناة من المتضررين من الحرب، وتوجيه الطاقات المجتمعية نحو التخفيف من تداعيات الحرب عبر أنشطة مجتمعية تدعم عودة الخدمات والإغاثة الإنسانية وبناء السلام وتعزيز الاستقرار المجتمعي".[9]

5 عادل الشرجبي، أفاق المشاركة السياسية للمرأة اليمنية بعد ثورة الحرية والتغيير، مؤتمر المرأة والربيع العربي، مركز القدس للدارسات السياسية، عمان، الأردن، 2015 ص38.

6 توماس باترسون، مرجع سابق، ص17.

7 صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مرجع سابق، ص4.

8 مؤتمر الحوار الوطني، وثيقة الحوار الوطني الشامل، 2013-2014.

9 تعتمد هذه الدراسة هذا المفهوم للتغيير المجتمعي.

رؤية النساء الفاعلات للأوضاع الاجتماعية في محافظة تعز:

أجمع من تم مقابلتهن من الفاعلات المجتمعيات على أن الأوضاع الاجتماعية في المحافظة سيئة ومأساوية واحتياجات المجتمع كثيرة، حيث تقول (د. ناشطة في الإغاثة والخدمات وبناء السلام):" أن احتياجات المجتمع كثيرة بفعل استمرار الحرب والحصار" [10] ، وترى (س. في العمل الإنساني والخدمات وبناء السلام):" أن الأوضاع المجتمعية والإنسانية في اليمن مأساوية جدا خاصة في الجانب الاقتصادي والجانب الأمني، أما بالنسبة للأوضاع في منطقتي فهناك نوع من التكافل الاجتماعي البسيط"[11]، وتضيف (ص. ناشطة في العمل الحقوقي والإنساني)" الأوضاع السائدة أن فتره الحرب كانت أكثر فترة تضرر فيها المجتمع بشكل كبير من تدمير للبنية التحتية وتدهور الأوضاع الانسانية والمعيشية والمجتمعية وأصبح الناس يعيشون في فقر وخاصة مناطق الصراع التي كانت أكثر تضررا بسبب النزاعات التي حصلت في المحافظة"[12] ، وتصف (ف. ناشطة في التنمية والخدمات) الأوضاع بأنها "أصبحت سيئة للغاية بسبب الوضع الحالي الذي تعيشه البلد؛ لكنها في محافظة تعز أسوأ نتيجة الحصار المفروض عليها منذ بداية الحرب"[13]، وتقول (ي. ناشطة في الإغاثة والخدمات)" تعاني اليمن من أوضاع إنسانية صعبة جدا أدت إلى التدهور في كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأثرت بدورها على الخدمات العامة من صحة وتعليم وأمن وعلى معيشة الناس لترفع من معدلات النزوح والفقر والبطالة والجريمة وزعزعة الأمن والاستقرار وتفكك النسيج الاجتماعي وزيادة مظاهر العنف ضد الفئات الضعيفة ومنها النساء والمهمشين والأطفال والشباب"[14]، وتضيف (هـ. ناشطة في الإغاثة وبناء السلام) بأن" تدهور الوضع الاقتصادي أثر على حياة أفراد المجتمع ابتداء من ندرة فرص العمل وغلاء الأسعار ومرورا بانعدام الأمن الغذائي وتدهور الوضع الأمني وتدمير البنية التحتية، وتدهور الريال اليمني، مما أدى بمزيد من السكان للوقوع في براثن الفقر المدقع، إضافة إلى تفشي الأمراض والأوبئة خاصة بين الفئات الأشد فقرا، وانتشار العنف ضد النساء بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي تعاني منها الأسر في الريف اليمني، مما أثر بشكل كبير في ارتفاع حالات العنف والانفصال الأسري وتسرب الأطفال من التعليم وانتشار حالات الانتحار".[15]

وتقول (ن. ناشطة في بناء السلام)" أعتقد أن الوضع المجتمعي متماسك نوع ما ولكن هناك اختلافات بسبب ضعف الدخل والظروف الاقتصادية المتدهورة التي جعلت الناس أكثر قلقا، حيث أثرت الحرب اجتماعيا على المجتمع وجعلتهم أكثر قسوة .. وزرعت الكراهية بين أبناء المجتمع الواحد وجعلتهم أعداء يمارس كل طرف القتل والانتهاكات ضد المواطن الأعزل الذي يسعى إلى كسب لقمة العيش وتجنب الصراع، كل ذلك أثر بشكل كبير على الجانب الإنساني، إلى جانب تدهور التعليم بسبب عدم توفر المصروفات التشغيلية وزاد من تفاقم الوضع نزوح وتهجير المعلمين والأكاديميين"[16] ، في حين ترى (و. ناشطة في التنمية وبناء السلام) أن الأوضاع" جيدة إلى حد ما نتيجة تدخل العديد من المنظمات, لكنها لا تفي بالغرض وتحتاج الى

10 د. ناشطة في الإغاثة والخدمات والبناء السلام ، مقابلة، يناير 2023م.
11 س. في العمل الإنساني والخدمات وبناء السلام ، مقابلة، يناير 2023
12 ص. ناشطة حقوقية والعمل الإنساني ، مقابلة، يناير 2023
13 ف. ناشطة في التنمية والخدمات، مقابلة، يناير 2023
14 ي. ناشطة في الإغاثة والخدمات ، مقابلة، يناير 2023
15 هـ. ناشطة في الإغاثة وبناء السلام، مقابلة، يناير 2023
16 ن. ناشطة في بناء السلام ، مقابلة، يناير 2023

متابعة مستمرة"[17]. ويمكن تناول موجز الأوضاع التي تطرقن لها على النحو الآتي:

1. الجانب الإغاثي:

تقول هـ. ناشطة في الإغاثة وبناء السلام:"يوجد عدد قليل من مساعدات السلال الغذائية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي ما يقارب (7000) سلة غذائية في المناطق التي نعمل فيها, وهي لا تغطي الشريحة الأشد فقرا مقارنة بحالات الضمان الاجتماعي، وانعدام الأمن الغذائي، مما أدى إلى انتشار سوء التغذية بين الأطفال والنساء بشكل كبير، وظهور بعض الأمراض المرتبطة به نتيجة نقص الغذاء مما ينذر بكارثة ومجاعة فنحن على حافة الخطر وخاصة في الأرياف"[18]، وتشاركها الناشطة (ن) الرأي حيث تقول"أعتقد أن الوضع أكبر مما يقدم للمواطن من إغاثة، فكلما استمرت الحرب احتاج المواطن إلى العون والإغاثة، ولكن إذا توقفت الحرب وتوقفت الوصاية الخارجية على اليمن واستطاع اليمن الاستفادة من موارده فإن الوضع سيتغير."[19]، أما الناشطة(ف) فترى "أن الجانب الانساني أصبح مأساوي جدا، حيث توقف دعم العديد من المنظمات الإغاثية، وقلصت البعض من كمية الحصص، كما أن ضعف الرقابة على الجانب الإغاثي إثر بشكل سيء على مستوى وكمية المعونات المقدمة."[20]

2. الوضع التعليمي:

تذكر الناشطة (هـ)." أن العملية التعليمية تأثرت بشكل كبير ؛ نتيجة انقطاع المرتبات في بعض المناطق، مما أدى إلى تسرب كثير من المعلمين للبحث عن مصادر أخرى للرزق تلبي احتياجات أسرهم خاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وغلاء المعيشة، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية التعليمية , وتحول بعض المدارس إلى ثكنات عسكرية، والفساد المالي والإداري في المؤسسات التعليمية، وضعف مشاريع التنمية والتطوير في المديريات النائية، وتنامي ضحايا العنف المسلح من الأطفال في المدارس، وتردي الأوضاع المعيشية والتي بدورها تسببت بزيادة عمالة الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وزواج القاصرات، وجميعها عوامل رفعت من نسبة تسرب الأطفال من المدارس"[21] ، وتقول الناشطة (هـ) "بالنسبة للتعليم فقد تدهور القطاع التعليمي ودمرت بعض المدارس بسبب الحرب الطاحنة، كما حرم الطلاب من تلقي التعليم بصورة كامله؛ بسبب تدني رواتب المعلمين التي لا تفي باحتياجاتهم الأساسية، واتجه بعضهم للبحث عن عمل آخر، كما انتشرت العمالة بين الأطفال وتسرب الفتيات من التعليم"[22] . وتقول الناشطة (ن) "أعتقد أن التعليم تدهور بسبب ضعف الأمن للطلاب والطالبات فهم يذهبون إلى المدرسة في ظل الحرب في واقع غير آمن في مناطق عديدة، إلى جانب عدم قدرة الأسرة على توفير المصاريف التعليمية للطلاب، وتحويلهم للعمل بدلا من الدراسة لتوفير لقمة العيش، وجميع تلك العوامل مرتبطة ببعضها خاصه الجانب الإنساني الذي أثر بشدة على المواطن اليمني، وجعله يعاني من عوامل نفسية واجتماعية انعكست على تصرفاته وعلى قراراته التي حولته بسبب الاحتياج المادي إلى مقاتل من أجل المال"[23].

17 و. ناشطة في التنمية وبناء السلام ، مقابلة، يناير 2023
18 هـ. مرجع سابق.
19 ن، مرجع سابق
20 ف، مرجع سابق
21 هـ، مرجع سابق
22 هـ، مرجع سابق
23 ن، مرجع سابق

3.الوضع الصحي:

ولا يختلف الوضع الصحي عن التعليمي إن لم يكن أسوأ، حيث ترى الناشطة (ي) " أن اليمن يعاني من ضعف الخدمات الصحية نتيجة استمرار الحرب، على الرغم من الجهود التي تبذل لتحسين الخدمات الصحية,من خلال الدعم المقدم من المنظمات الدولية و المحلية ,لكنها تظل جهود لا تلبي الاحتياجات الأساسية للمؤسسات الصحية لتقديم خدماتها، وهو ما تسبب بحدوث كثير من المشكلات والنزاعات مع المجتمع وبين السلطات المحلية, وهذه المؤسسات خصوصا في ظل ضعف خطط الطوارئ والانذار المبكر لمواجهة الأوبئة والأمراض كجائحة كورونا والحميات وغيرها، ويزيد من تفاقم الوضع شح الموارد التشغيلية للمؤسسات الصحية لاستمرار تقديم خدماتها للمجتمع وهو أمر شاع في كل المناطق سواء في المدينة أو الريف، حيث تتأثر الفئات الضعيفة من النساء والأطفال من هذا الوضع"[24].

أما الناشطة (هـ) فهي ترى " أن مظاهر تردي الوضع الصحي أدى إلى انتشار الأوبئة والأمراض وعدم القدرة على التعامل معها، وراح ضحيتها النساء والأطفال بشكل كبير ، وفاقم من ذلك محدودية تقديم الخدمات الصحية الأساسية والوقائية للمجتمع، و وجود منشآت صحية بدون كادر وغياب الخدمات الصحية المتكاملة بل أن بعض الخدمات في المرافق الصحية مقتصرة على وسائل الصحة الإنجابية واللقاحات"[25] ، بينما تقول الناشطة (ن):" أن الحرب أثرت على الوضع الصحي العام للمجتمع، حيث تزايد عدد فاقدي الأطراف بسبب الحرب وتراجع الرعاية الصحية من قبل الدولة، ومحدودية تأمين المواد الصحية واحتياجات المستشفيات، كما أدى الزج بالشباب للجبهات إلى زيادة حالة الإصابة والإعاقة في أوساط فئة الشباب"[26].

4.الوضع الأمني:

وفيما يتعلق بالوضع الأمني فهو الآخر أيضا في حالة تدهور، حيث تشير الناشطة (ي) إلى "أن الوضع الأمني غير مستقر في أغلب المناطق المتأثرة بالحروب التي تجاوزت الثمان سنوات، فحينما يتعزز الجانب الأمني تحضر الدولة وتزيد فرص الاستقرار والتنمية والسلام، ويتحسن الوضع الاقتصادي وهذا ما تم ملاحظته في عدد من المناطق التي تشهد نموا اقتصاديا وعمرانيا بشكل نسبي نتيجة الاستقرار الأمني، ومع ذلك لا يدوم طويلاً بسبب نمو حركة الجماعات المسلحة الخارجة عن الدولة التي تفتعل المشاكل وتقلق السكينة العامة وتهدد السلم المجتمعي، إضافة إلى القصف الذي يتعرض له السكان مسببا الكثير من الانتهاكات وضحايا العنف المسلح .27 "في حين تركز الناشطة (هـ) على أنواع الجرائم في المجتمع وأسبابها حيث ترى: "أن انتشار الجماعات المسلحة والسطو والنهب على ممتلكات المواطنين وغياب الإنصاف والعدالة أصبح بارزا، وغدت الرشوة أداة الأقوى ليتغلب على أخذ حق الضعيف"28 ، وتؤيد الناشطة(ص) ما تراه الناشطة (هـ) حيث تقول "أن الوضع تدهور بشكل مؤلم, وانتشرت الجريمة بشكل كبير , وتفاقمت معاناة المجتمع بسبب عدم قيام أجهزة الأمن بدورها الناتج عن نقص الامكانات للجانب الأمني وتولي عديمي الخبرة والكفاءة لمناصب في أجهزة الأمن"[29] .

24 ي، مرجع سابق
25 هـ، مرجع سابق
26 ن، مرجع سابق
27 ي، مرجع سابق
28 هـ، مرجع سابق
29 ص مرجع سابق

5. الوضع الاقتصادي والمعيشي:

يعيش سكان اليمن عموما أوضاعا اقتصادية متدهورة ومعيشية صعبة ؛ ناتجة عن الحرب والصراع التي خلفت الكثير من التبعات ,كالغلاء في الأسعار وشح الموارد والسلع وتدهور العملة الوطنية، وأدى ذلك إلى ضعف فرص العمل وزيادة البطالة والفقر، ما أثر على تصرفات الفرد وقراراته التي حولته بسبب ضرورة الاحتياج المادي إلى مقاتل من أجل المال. ومع أن هناك بعض التفاؤل في تماسك المجتمع من قبل بعض المبحوثات كما ترى الناشطات (ن،و،س إلا أن بقية المبحوثات أجمعن على أن الوضع المأساوي الحاصل في البلد متفاقم في مجال الإغاثة الإنسانية وفي الصحة والجانب الأمني مع استمرار الصراعات وحالة الانقسام المجتمعي، وكذلك الظروف التي تدفع لانخراط الشباب في القتال بفعل الحاجة المالية، وتنامي البطالة، وارتفاع أسعار السلع.[30]

ثالثاً: جهود النساء في التغيير المجتمعي

قامت العديد من القيادات النسوية في محافظة تعز بجهود نوعية في مجتمعاتهن, مما أدى إلى إحداث تأثير وتغيير مجتمعي ملموس في تلك المجتمعات، وتتمثل جهود تلك القيادات فيما تقوم بها من أنشطة وأدوار في المجالات الإنسانية والخدمية وبناء السلام والعمل التنموي، وما أحدثته تلك الأنشطة من تغيير في واقع وظروف المجتمع المحلي، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

1. نشاطات النساء في مجالات التغيير:

أظهرت نتائج الاستبيان الذي تم تنفيذه لغرض الدراسة التعرف على (53) شخصية نسوية مؤثرة في المديريات العشر التي شملها الاستبيان حسب آراء المجتمع المبحوث، وكان عدد المجالات في محافظة تعز التي لعبت القيادات النسوية فيها أدوارا ملموسة من المجتمع هي (7) مجالات رئيسة، كما يوضحه الجدول رقم (1) وفي ترتيب هذه المجالات وفقا للجدول فقد جاء الدور في مجال الإغاثة والمساعدة الإنسانية بالمرتبة الأولى بنسبة (27.7 %) وهو نتيجة طبيعية لما تتركه الحرب من أوضاع وتفرضه من احتياجات وأولويات أساسية، تلاه مجال الصحة بنسبة (18.1 %) من الآراء، وجاء ثالثا مجال التعليم بنسبة (16.9 %) فالصحة والتعليم من المجالات الخدمية الأساسية الملحة للمجتمع التي تعطلت نتيجة الحرب وفرض العمل بهما، ثم تلا ذلك المجال التنموي بنسبة (15.7 %) الذي أهتم بالتمكين الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المجتمع وخدمات البنية التحتية وجاء بالمرتبة الخامسة المجال الثقافي التوعوي بنسبة (13.3 %) حيث جرى التركيز على توعية المجتمع بجوانب التعامل مع نتائج وتأثيرات الصراع والحماية وغيرها، وجاء بالمرتبة السادسة المجال المجتمعي والوساطة المحلية بنسبة (4.8) و في الترتيب الأخير المجال الأمني الذي لم تقتحمه المرأة سابقاً، ومع ذلك كان لها دور فيه أثناء الحرب، حيث كانت إسهاماتها في الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والوساطة المحلية ملموسة, وجاء بالمرتبة الأخيرة الدور الحقوقي والأمني بنسبة (3.6 %) من إجمالي الآراء .[31] شكل رقم (1).

30 مجموعة مقابلات مع تسع ناشطات اجتماعيات في محافظة تعز فبراير 2023م

31 نتائج الاستبيان الاستقصائي حول أدوار النساء في التأثير المجتمعي المنفذ لغرض هذه الدراسة فبراير 2023م

شكل رقم (1) مجالات التأثير المجتمعي للقيادات النسوية في محافظة تعز

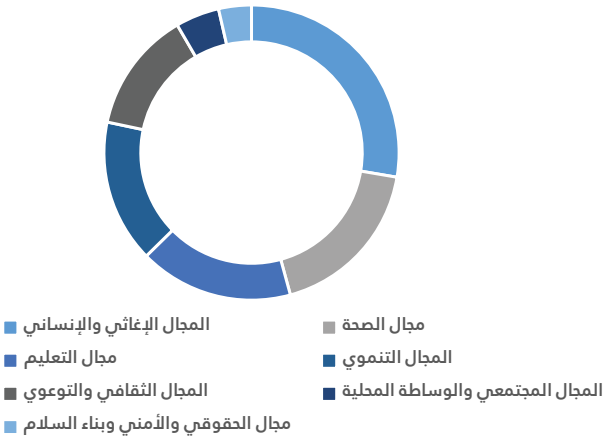

جدول رقم (1) مجالات التأثير المجتمعي للقيادات النسوية في محافظة تعز

المجال	النسبة ٪
المجال الإغاثي والإنساني	27.7
مجال الصحة	18.1
مجال التعليم	16.9
المجال التنموي	15.7
المجال الثقافي والتوعوي	13.3
المجال المجتمعي والوساطة المحلية	4.8
مجال الحقوقي والأمني وبناء السلام	3.6
الإجمالي	100

التغيير الحاصل في المجتمع المحلي بالمحافظة:

أكدت المقابلات المعمقة مع الناشطات المجتمعيات على وجود تأثير مجتمعي لما قمن به وبأن التأثير كان كبيرا وقويا وإيجابيا، حيث ينظر المجتمع لأدوارهن بالرضا كونه كان مثمرا وهادفا، وتمثل التأثير المجتمعي في تغيير نظرة المجتمع للمرأة ودورها, وأسهم في القناعة بضرورة إشراكها في العمل المجتمعي، حيث تصف (د) التأثير المجتمعي لما تقوم به بأنه" جيد جداً"، وتنظر له (ف) "برضى وتقول ولا زلت أطمح إلى تقديم المزيد"، وتقول الناشطة (غ)" انظر للتأثير المجتمعي الذي ساهمت به بأنه إيجابي ومثمر وهادف" وتقول الناشطة (ن)" التأثير كان إيجابي حيث تقبل المجتمع مشاركتي كامرأة في كثير من الجوانب التي كانت محصورة على الذكور فقط، فحتى على مستوى إدارة الأمن دُعمنا في قضايا عديدة منها مناهضة الابتزاز الإلكتروني وقضايا النساء، وقد تعاونوا معي ووصلنا إلى حلول مع جهات داعمة مثل اتحاد نساء اليمن وغيرها"، وتقول الناشطة (هـ)" انظر للتأثير الذي أحدثته في مجتمعي بأنه إيجابي وقوي وكبير"، وتسترسل الناشطة (ي) وتقول: "هناك تأثير على المجتمع بالتأكيد حيث بدأ المجتمع نوعا ما يتقبل عمل المرأة ونشاطها ويرى أن هناك نساء تمتلك الكفاءة والقدرات والمهارات ولا تقل شأنا عن أخيها الرجل وبدأ المجتمع ينظر للنساء الفاعلات على أنهن نموذجا للنساء اللواتي يُفترض تواجدهن بقوة مما يعزز من دور النساء ومشاركتهن دون تثبيط لأدوارهن وحصرها في دور محدد، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المرأة بنفسها وتشجيعها وبناء قدراتها لخدمة مجتمعها"[32].

ومن واقع بيانات الاستبيان حول التغيير، أكد المبحوثون حصول التغيير في المجتمع المحلي بنسبة 93.2 % من العينة، بينما نفى حصول التغيير في مناطقهم ما نسبته 6.8 % من العينة، ما يشير إلى أن هناك تغيير ملموس كبير حاصل بفعل دور المرأة في المجتمع المحلي، ويعكس جهود تلك القيادات النسوية في المجتمع الذي مثله المبحوثون. شكل رقم (2).

32 نتائج مقابلات معمقة مع ناشطات مجتمعيات بمحافظات تعز، مرجع سابق

شكل رقم (2) التغيير الحاصل في المجتمع المحلي

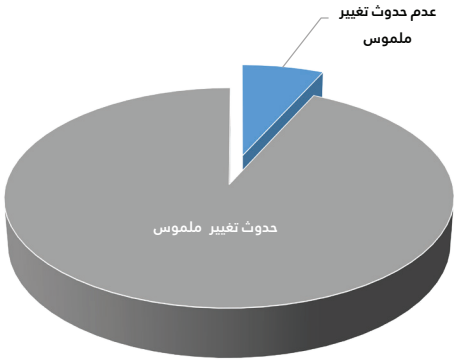

جدول رقم (2) التغيير الحاصل في المجتمع المحلي

الأسباب	النسبة ٪
عدم حدوث تغيير ملموس	6.8
حدوث تغيير ملموس	93.2

اتجاهات التغيير:

أظهرت نتائج المقابلات مع المبحوثات من القيادات النسوية أن اتجاهات الآراء نحو التغيير المجتمعي في الواقع من خلال أنشطة مختلفة الفاعلين بما فيها النساء في المحافظة كانت على اتجاهين رئيسيين هما:

أ.التغيير إلى الأفضل: حيث تقول الناشطة (و):"هناك تحسن ملحوظ مقارنه بالسابق"[33] تشاركها الناشطة (د) ذلك حيث ترى:" أن هناك تحسنا نوعا ما في الوضع العام، فقد فتحت بعض المدارس والتي دمرت أو أغلقت من بداية الحرب ومثله في الصحة وفي الأمن، حيث قلت نسبة الجريمة والمشاكل الأمنية، لكن مازالت الخدمات لم تغطي احتياجات المجتمع"[34]، وتذكر الناشطة (س) أن هنالك تحسن في بعض الجوانب:"ففي الصحة هناك تحسن لا بأس به بوجود المنظمات الداعمة وكذلك الجانب الإغاثي فقد كان له تواجد نسبي"[35]. بينما تقول الناشطة (ص): من خلال التدخل الكبير من المنظمات والجمعيات ومن خلال عمل مشاريع ومساعدات إنسانية إغاثية كجانب أولي ومساعدات إيوائية للنازحين و بدأت منظمتها تدخل في مجال التعليم، وكان دور الحكومة غير موجود نهائيا وإنما كان التدخل الأكبر للمنظمات والجمعيات وفاعلين الخير لتقديم مساعدات لبعض الطلاب الفقراء والأشد فقرا من النازحين وإعطاءهم الزي المدرسي والحقيبة المدرسية والدفاتر و الأدوات المدرسية، والقيام بترميم بعض المدارس وتجهيزها بالكراسي، وهناك منظمات تدخلت بمساعدات ومبالغ رمزية وتحفيزية لبعض المتطوعين من المدرسين والمدرسات، وقدمت بعض التجهيزات المدرسية كالكراسي والطاولات، وفي الجانب الصحي تدخلت بعض المنظمات في التوعية بمرض الكوليرا وكورونا وحمى الضنك والملاريا، وتوزيع المعقمات والصوابين، وفي الجانب الأمني هناك متابعة وتفعيل لأقسام الشرطة والأماكن التي تختص بالأمن وبدأت بمتابعة الجرائم وضبط الجناة ومحاسبتهم _ ولو بشكل جزئي _ ما يعني توفر نوع من الاستتباب الأمني، وفي الجانب الإغاثي والإنساني تم تقديم السلال الغذائية والحوالات النقدية والمساعدات عبر المنظمات مما خفف من معاناة المجتمع"[36] ، وترى الناشطة (ي) : أن هناك تغييرات كبيرة للأوضاع خلال فترة الحرب التي أثرت على تدني مستوى الخدمات في كافة المجالات الإنسانية و الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بفعل الجهود

33 و، مرجع سابق
34 د، مرجع سابق
35 س، مرجع سابق
36 ص ، مرجع سابق

الإنسانية التي تبذلها المنظمات الدولية والمحلية لتوفير الغذاء ومتطلبات الإيواء وفرص العمل والتمكين الاقتصادي للنساء والفئات الضعيفة إلا أنها لم تغطي كافة شرائح المجتمع وفئاته وتزداد حاجة المجتمع مع تزايد أعداد النازحين والتنقل وتنامي الفقر في المجتمع [37].

ب. التغيير للأسوأ: بالمقابل برز رأي آخر يرى أن الأوضاع اتجهت للأسوأ على الرغم من الجهود المبذولة، حيث ترى الناشطة (ف) "أن التعليم أصبح في حالة يرثى لها من ناحية المقر ر المدرسي ونقص الكادر التعليمي والكتاب المدرسي، كما غابت العديد من الخدمات الصحية بسبب تسرب الكادر وإغلاق بعض المستشفيات وتوقف بعضها، وتدهور الوضع الأمني حيث انتشرت الجريمة بشكل كبير، وتفاقمت المشاكل المجتمعية بسبب ضعف دور أجهزة الأمن وتوقف بعضها ونقص الامكانات للجانب الأمني، أو تولي عديمي الخبرة والكفاءة لمناصب في أجهزة الأمن، كما أن الجانب الإنساني أصبح مأساويا، حيث توقفت العديد من المنظمات الإغاثية وقلص البعض من كمية الحصص وتراجع أعداد المستهدفين، كما أن ضعف الرقابة على الجانب الإغاثي أثر بشكل سيء على مستوى تقديم الإغاثة[38]. كما تقول الناشطة (غ) "تغيرت الأوضاع للأسف إلى الأسوأ في كل المجالات ففي التعليم لم تغطي الكتب المدرسية الاحتياجات، ونزح أعدادا كبيرة من المعلمين، أو اتجهوا للبحث عن مصدر رزق آخر، وتهدمت بعض المباني التعليمية، وبالمثل تدهور وضع القطاع الصحي، حيث تراجع مستوى الخدمات الصحية المقدمة فلا كادر ولا أدوية. ولا يختلف الأمر بالنسبة للوضع الأمني حيث ارتفعت معدلات الجريمة التي طالت القتل والاغتيالات ونهب الأراضي والسرقات. وأخيرا تراجع الجانب الإغاثي في مناطق وانعدم في أخرى[39].

وتُرجع المبحوثات التغيير الحاصل للأفضل إلى تدخل المنظمات والجمعيات الخيرية وفاعلي الخير و نمو حجم المبادرات المجتمعية، وجهود النساء في أنشطة ومجالات لعبت فيها دور ا محوريا في التغيير، أما الفئة التي ترى أن التغيير كان للأسوأ فهي تعزوا ذلك إلى استمرار الحرب وانعكاساتها السلبية، و تنامي حجم المشكلات وتراكمها وأثارها المستقبلية، خاصة مع نقص الإمكانات والكادر البشري، وضعف المؤسسات ومنها الأمنية التي ساعدت على انتشار الجريمة، كما أن توقف بعض المنظمات عن تقديم خدماتها أو تقليص حجم ما كانت تقوم به أثر على الوضع الإغاثي، ويزيد الأمر سوء مع انتشار الفساد في الجانب الإغاثي في ظل غياب الرقابة والشفافية[40].

رابعاً: تجارب النساء في التغيير المجتمعي.. عوامل النجاح ومعوقاته

1.مسار التجارب:

أظهرت التجارب من واقع المعاناة التي عاشتها الناشطات المجتمعيات (المبحوثات)في بيئة اجتماعية غير مشجعة وأوضاع أمنية مقلقة وصعبة، وحصار وانقطاع المرتبات, ما جعلهن ينطلقن بمساعي تطوعية لسد احتياج المجتمع، بأن التجربة كانت في بدايتها قاسية، ولكن تكللت بالنجاح مع الوقت, حيث سعين وجاهدن لكي يحققن أهدافهن لمساعدة المجتمع. وتذكر الناشطة(ص)" كنت أسعى لبعض المنظمات والمؤسسات

37 ي، مرجع سابق
38 ف، مرجع سابق
39 غ، مرجع سابق
40 نتائج مقابلات معمقة مع ناشطات مجتمعيات، فبراير 2023 .

لكي أقوم بمساعدة أسرتي ومساعدة أهل منطقتي كون المنطقة كانت في حصار وكانت المواجهات المسلحة تمنع أي منظمه أو أي طرف أن يتدخل فيها كونها منطقه تماس" ، وتضيف" لم نقف مكتوفي الأيدي أو نستسلم للظروف"41 وتصف أغلب المبحوثات بشكل عام تجاربهن بالنجاح حيث تراكمت خبراتهن و وطدت علاقاتهن وطورت من قدراتهن في العمل الاجتماعي، حيث تقول الناشطة (د):" تعتبر تجارب جيدة فمنها تعلمت وعبرها أثرت"42. وكانت المجالات التي عملت فيها الناشطات في التغيير المجتمعي وفقا لما حددته نتائج الاستبيان بالجدول رقم(1)، ونتائج المقابلات كما يلي:

أ. المجال الإغاثي والإنساني: مثلت أنشطة النساء في هذا المجال ما نسبته (27.7 %) من العينة المبحوثة من المجتمع بحسب الاستبيان[43]. وقد تركزت أنشطتهن في النزول الميداني للأسر في المجتمع والمسح للمستفيدين والرفع للجهات المانحة لتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للفئة المستحقة. وتوزيع الإغاثة للمتضررين، وتقديم مساعدات غذائية ونقدية وكفالة الأيتام والإيواء للنازحين والمتضررين، إضافة إلى تقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة كالغذاء والدواء والإيواء[44].

ب. المجال الصحي: مثلت أنشطة النساء في هذا المجال ما نسبته (18.1 %) من العينة وتركزت جهود الناشطات فيه على التوعية والتثقيف الصحي والوقائي للمستهدفين وإحالاتهم للمراكز الصحية لتلقي الخدمات التي يقدمها المرفق، وإجراء مسحا شاملا للأسر التي لديها أطفال وتقديم التغذية للنساء والأطفال وتوعية الأمهات على الرضاعة والتغذية، واستخدام وسائل الصحة الإنجابية، وتقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة ودعم إجراء بعض العمليات الجراحية[45].

ج. المجال التعليمي: بلغت نسبة أنشطة النساء في هذا المجال (16.9 %) من العينة، وقد ركزت جهود النساء في هذا المجال على دعم العملية التعليمية والبحث عن مساعدات لدعم استمرار جهود المعلمين لتقديم الخدمات وصيانة بعض المدارس، وتقديم دعم لتوفير التجهيزات المدرسية، ودعم أنشطة التطوع للتدريس في المدارس[46].

د. المجال التنموي: بلغت نسبة أنشطة النساء في هذا المجال (15.7 %) من العينة وقد ركزت جهود الناشطات فيه على إعداد خطط المواجهة والصمود المجتمعي, وتنفيذ المشاريع ذات الأولوية للتدخل كالمهارات الحياتية والدعم المادي للأسر النازحة والمجتمع المضيف ,عبر مشاريع صغيرة مدرة للدخل لتمكينهم اقتصاديا لمواجهة صعوبات الحياة، ورصف الطرقات، ودعم تقديم خدمات المياه، وفي بحث احتياجات المجتمع وإعداد الدراسات وأوراق السياسات حول قضايا المجتمع ذات الطابع التنموي[47].

هـ. المجال الثقافي والتوعوي: مثلت أنشطة النساء في هذا المجال ما نسبته (13.3 %) من العينة، حيث اتجهت الأنشطة في هذا الجانب إلى تنفيذ جلسات توعية وحلقات نقاشية حول قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والزواج المبكر وحرمان المرأة من الميراث واشراك النساء في مراكز صنع القرار،

41 ص، مرجع سابق
42 د، مرجع سابق
43 نتائج الاستبيان الاستقصائي، مرجع سابق
44 نتائج مقابلات معمقة مع عشر ناشطات مجتمعيات، مرجع سابق
45 المرجع السابق
46 المرجع السابق
47 نتائج المقابلات مع المبحوثات، مرجع سابق

وفي حل النزاعات والتربية الأسرية. وتقديم التوعية الصحية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء النازحات، وتعليمهن مهارات مواجهة الضغوطات النفسية وتعليم التفكير الايجابي لمواجهة المشكلات الأسرية، والمهارات الحياتية للنساء والفتيات في المجتمع المضيف والنازحين[48].

و. **المجال المجتمعي والوساطة المحلية:** وصلت نسبة أنشطة النساء في هذا المجال إلى (4.8 %) من العينة وركزت الأنشطة فيه على تشكيل مبادرات نسوية مجتمعية لمعالجة المشكلات المجتمعية، والتواصل مع فاعلي الخير والمجتمع وربطهم بمشكلات المجتمع وقضاياه , والتواصل مع السلطات المحلية لمعالجة المشكلات الطارئة في المجتمع , ودعم توفير الخدمات الأساسية مع السلطة المحلية كالمياه والنظافة والكهرباء والطرق[49].

ز. **المجال الحقوقي والأمني وبناء السلام:** مثلت أنشطة النساء في هذا المجال ما نسبته (3.6 %) من العينة وقد اتجهت جهود الناشطات في هذا الجانب نحو بناء السلام وحل النزاعات، عبر مسح النزاعات المتواجدة المجتمعية ووضع مقترحات لحلها. وحل مشاكل المشاريع المتعثرة كشق طرقات وبناء وحدات صحية وحفر آبار وغيرها، ورصد الانتهاكات التي تطال المدنيين وانتهاكات حقوق الأطفال والرفع بها للجهات المعنية والمنظمات الحقوقية، والعمل وسط المجتمع لتعزيز الأمن والسلام، ومواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم خدمات الدعم القانوني للنساء، وحماية الطفل، والتصدي للعنف الرقمي[50].

2. أسباب نجاح تجارب المرأة:

من البديهي أن تتضمن التجارب التي خاضتها الناشطات المجتمعيات في محافظة تعز عوامل للنجاح وأخرى مثبطة، وقد تمخض مسح الاستقصاء ومقابلات المبحوثات عن سبعة أسباب دافعة لنجاح المرأة في أنشطتها المجتمعية، حيث يوضح الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) ترتيب أسباب النجاح حسب استبيان استقصاء الآراء:

- جاء عامل ثقة المرأة بنفسها ورغبتها في التغيير والحماس في تحقيق أهدافها في المرتبة الأولى بنسبة (35.5 %). وترجع الناشطة(د) سبب نجاحها بقولها" الإيمان بالقضايا التي أدافع عنها وعدم الاستسلام للمعوقات التي تعرضت لها"، وترى الناشطة (و) أن نجاحها جاء نتيجة إخلاصها وحبها للعمل الطوعي، بينما ترى الناشطة (ي) سبب نجاحها إلى رغبتها في تحقيق شيء يخدم المجتمع، بينما ترجع الناشطة (ف) نجاحها إلى الرغبة في مساعدة المحتاجين والتخفيف من معاناتهم. وتذكر الناشطة (ي) أن النجاح يرجع إلى" الثقة بالنفس والعلم والمعرفة والإرادة في خدمة المجتمع".
- وجاء الدعم والتشجيع من قبل الأسرة بالمرتبة الثانية بنسبة (17.2 %) من الآراء حيث تقول الناشطة (ي):" تكمن نجاحاتي في تشجيع أهلي وثقتهم بي وإيمانهم بقدراتي ومهاراتي رغم المخاوف التي كانت تعتريهم من وقت لآخر" كما ترى الناشطة (هـ) أن سبب نجاحها يعود إلى الدعم والمساندة من أسرتها.
- وكان المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة قد حصل على المرتبة الثالثة بنسبة (15,1 %) من الآراء، حيث ترجع الناشطة (ي) النجاح" إلى فرص التأهيل والتدريب وبناء القدرات التي حصلت عليها"، ويؤكد ذلك المستوى التعليمي لكل من تمت مقابلتهن من الناشطات المجتمعيات.

48 المرجع السابق
49 المرجع السابق
50 المرجع السابق

- في حين حصل سبب ظروف الحرب وتوقف الخدمات والتوظيف على المرتبة الرابعة بنسبة (12.9 %): حيث يكمن النجاح من وجهة نظر الناشطة (ف): في استحضار الدور الملقى على عاتقي، وعلى عاتق الجميع في ظل ظروف تعيشها بلادنا" وترجع الناشطة (غ) سبب النجاح إلى استفادة المجتمع مما تقدمه، وهو السبب نفسه عند الناشطة (هـ) إذ تقول:" تكمن النجاحات في المشاريع المهمة التي تلامس احتياج المجتمع وضمان وصولها للفئة المستهدفة والأسر المستفيدة حيث وفرت الحرب عامل تحدي للإنجاز".
- وجاء وعي المجتمع وإدراكه لأهمية دور المرأة في المرتبة الخامسة بنسبة (11.8 %) من الآراء، حيث تقول الناشطة (س) "تكمن النجاحات في وجود تقبل من المجتمع لدور المرأة، والوعي المجتمعي بأهمية إشراكها في قضايا مجتمعية" وهوما ذكرته أيضا الناشطة (ن). وتضيف الناشطة (هـ) "أن هناك تقدير من المجتمع ودعم ومساندة لما تقوم به".
- وجاءت قدرات المرأة التحاورية والتواصلية بالمرتبة السادسة بنسبة (4.3 %) من الآراء، حيث تقول الناشطة (د) أن "التواجد بالميدان ومشاركة الجميع هو حاضنة وفرت علاقات ومعارف داعمة"، بينما تقول الناشطة (ف) أن "القدرة على الإقناع والتفاوض والشفافية والموضوعية ساعدت بشكل كبير في نجاحاتي"، وترجع الناشطة (ي) النجاح" الى الممارسة للعمل الإنساني والمجتمعي الذي أتاح لي فرصة القرب من الناس والشعور بمعاناتهم وإيصال أصواتهم مثل عاملا محفزا للاستمرار والنجاح".
- وأخيرا جاء دعم السلطة المحلية والمجتمع المدني بالمرتبة السادسة بنسبة (3.2 %) من الآراء، حيث ترى الناشطة (ص) "أن العمل مثمر والناس أصبحوا يتوجهون نحوي في أي قضية لكي أحلها لهم لأنهم وثقوا بقدرتي على مساعدتهم، وبإيصال معاناتهم ومشاكلهم للجهات مما خلق علاقات وطيدة بيني وبين المجتمع وأوجد علاقة وطيدة وكبيره بيني وبين السلطة المحلية كانت ثمارها ناجحة جدا وملموسه على الواقع "، وهو نفس رأي الناشطة (ي) التي ترى أن "هناك تجاوبا جيدا من قبل السلطة المحلية ودعما لي كقيادية نسوية في الفعاليات الثقافية والفنية التي هدفت في كثير منها إلى تعزيز التعايش وإنهاء العنف ضد المرأة وحقوق النساء".

شكل رقم (3) يوضح أسباب نجاح تجارب المرأة

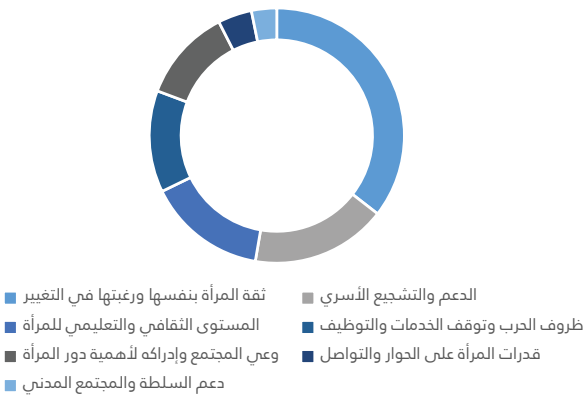

جدول رقم (3) يوضح أسباب نجاح تجارب المرأة

الأسباب	التكرار	النسبة ٪
ثقة المرأة بنفسها ورغبتها في التغيير	33	35.5
الدعم والتشجيع الأسري	16	17.2
المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة	14	15.1
ظروف الحرب وتوقف الخدمات والتوظيف	12	12.9
وعي المجتمع وإدراكه لأهمية دور المرأة	11	11.8
قدرات المرأة على الحوار والتواصل	4	4.3
دعم السلطة والمجتمع المدني	3	3.2

3. المعوقات التي واجهت دور المرأة:

واجهت الناشطات المجتمعيات في محافظة تعز أثناء خوضهن تجارب التأثير المجتمعي العديد من المعوقات التي حدت من دورهن المجتمعي وبحسب نتائج مسح الاستقصاء المبين في الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) تظهر أبرز المعوقات التي واجهت الناشطات المجتمعيات وحجم تأثيرها على دورهن المجتمعي، وأبرز هذه المعوقات الاتي:

- جاءت في المرتبة الأولى عوامل ترجع للمجتمع وثقافته بنسبة (45.7 %) من الآراء، حيث حدت العادات والتقاليد - التي تنتقص من حقوق المرأة ومشاركتها والنظرة الدونية لها- من دور النساء، ووصاية الذكور على المرأة في شرط المرافق والمحرم في السفر والتنقل، ورغبة المجتمع أن يقتصر دور المرأة على العمل المنزلي ورعاية الأطفال، وعدم الخروج إلا بإذن وليها، وتدني الوعي والمستوى الثقافي المجتمعي، كلها عوامل ثبطت من اسهامات النساء في المجتمع، وتذكر الناشطة (س) أن "الشكوك والاتهامات من المجتمع بأن المرأة تسرق المال المخصص للمشروع وعدم تصديق أنه عمل تطوعي. فالمجتمع يريد الجانب الإغاثي وبالمقابل يرفض الجانب التوعوي"، وتقول الناشطة (هـ) "تكمن الإخفاقات أحيانا في عدم تجاوب المجتمع مع المشروع كأن تسعى فئة معينة لعرقلة مشروع ما لأسباب اجتماعية أو قبلية"
- فيما جاءت عوامل معوقة ترجع للأسرة بالمرتبة الثانية بنسبة (35.7 %) من الآراء، حيث ترى المبحوثات أن تدني القدرات الذاتية على العمل المجتمعي والانشغال بالأطفال والأسرة، وتدني المستوى المعيشي للأسرة وحالة الفقر التي تعيشها الأسرة اليمنية، كلها عوامل مثبطة لدور النساء في التغيير المجتمعي" كما ترى الناشطة (د) أن " الحساسية لدى الأسرة في عدم تقبلها لعمل المرأة في المجتمع عامل معوق لدور المرأة المجتمعي " في حين تشير الناشطة (ن) أن "الأمية أو تدني المستوى التعليمي لدى رب الأسرة وعدم إيمان الأسرة بدور المرأة كان معوقا مهما من خلال تجربتها".
- فيما جاءت معوقات ترجع للدولة بالمرتبة الثالثة بنسبة (10 %) من الآراء، حيث تتعلق بالحالة الأمنية وضعف دور الدولة ممثلة بالسلطتين المركزية والمحلية التي لا تعطي مساعدة المرأة الاهتمام الكافي عبر سن التشريعات للعب أدوار فاعلة في المجتمع، وترجع الناشطة (ف) ذلك أيضا إلى" ضعف الاستقرار الأمني نتيجة ضعف دور المؤسسات الأمنية"، وتؤيدها الناشطة (ي) التي ترى " أن ضياع كثير من الفرص كانت بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي أعاقت بعض أنشطة النساء المجتمعية، وهو بالتأكيد دور رسمي للدولة يبرز فيه القصور الكبير".
- وأخيرا جاءت معوقات ترجع لمنظمات المجتمع المدني بالمرتبة الرابعة بنسبة (8.6 %) من الآراء، حيث تمثلت تلك المعوقات بضعف في التدريب وبناء القدرات وتدني الدعم الفني من المجتمع المدني الذي يتيح الفرص لأسماء معينة من الناشطات وإهمال بقية الناشطات المؤثرات, ولم يوسع عمله مع قاعدة واسعة منهن، كما تقول الناشطة (ص) أن من المعوقات" محدودية الدعم من المجتمع المدني لبعض الأنشطة النوعية وتركيزه على جوانب توعوية لا تقع ضمن الاحتياجات الفعلية للمجتمع, مما يؤثر على تحقيق أهدافنا في المجتمع " وتشاركها ذلك الناشطة (ي) حيث ترى "أن ضعف الإمكانيات المادية لتنفيذ

أنشطة إنسانية ومبادرات مجتمعية نافعة للمجتمع يحد من فاعلية دور الناشطات المجتمعيات " كما تقول الناشطة(غ)" إخفاقاتي تكمن في أي عمل لا تكون له استدامة وجبر خواطر المحتاجين وسببها أن قرار تنفيذها ليس بيدي".

شكل رقم (4) يبين المعوقات التي تواجه نشاط المرأة

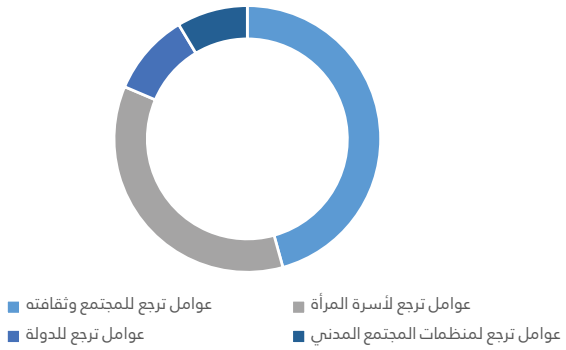

جدول رقم (4) يبين المعوقات التي تواجه نشاط المرأة

العوامل	التكرار	النسبة ٪
عوامل ترجع للمجتمع وثقافته	32	45.7
عوامل ترجع لأسرة المرأة	25	35.7
عوامل ترجع للدولة	7	10.0
عوامل ترجع لمنظمات المجتمع المدني	6	8.6

خامساً: أدوار المجتمع المدني والسلطة المحلية والمجتمع المحلي في التأثير على جهود النساء في التغيير المجتمعي

غالبا ما يكون هناك مؤثرين على جهود النساء في التغيير المجتمعي وقد تم رصد ثلاثة أطراف رئيسة لها تأثيرها البارز على جهود النساء في التغيير المجتمعي وهم: منظمات المجتمع المدني، والسلطة المحلية والمجتمع المحلي بمن فيهم الأسرة وعموم أفراد المجتمع وسيتم تناول تأثير كل منهم على حدة.

1. منظمات المجتمع المدني:

أظهرت نتائج الاستبيان الاستقصائي وفقا للجدول رقم(5) والشكل رقم (5)أن للمجتمع المدني دورا مؤثرا على نشاط التغيير للمرأة، حيث أكد ما نسبته (88.1 %) من عينة الدراسة وجود تأثير إيجابي للمجتمع المدني، وأن من ينفي دور المجتمع المدني بنسبة (11.9 %) من العينة, وكان دور المجتمع في الدعم المعنوي بنسبة (42.4 %) من العينة، في حين رأت ما نسبة (32.2 %) من العينة أن الدعم فني وتنسيقي، وترى ما نسبته(13.6 %) من العينة أن الدعم كان ماديا من المجتمع المدني لجهود المرأة، وفقا لتوجهات المجتمع المدني، ومجال اهتماماته.

وعن دور المجتمع المدني تقول الناشطة (ص)" تعاونوا معي بشكل كبير "وكذلك قالت الناشطة (ف)" بتجاوب كبير واحترام وتقدير" وتؤيد ذلك الناشطة (غ) بقولها "تعاونوا معي بشكل جيد" وتقول الناشطة (ي)" تفاعل المجتمع المدني مع كل ما أقوم به وبشكل كبير، وقد عملت منظمات المجتمع المدني على تعزيز قدراتي في مجالات مختلفة من أجل خدمة المجتمع وزيادة فرص التأثير كامرأة مثل تنفيذ الجلسات الحوارية والتوعوية أو المناصرة وغيرها" وتطرح الناشطة (د) بأنه في بعض القضايا كان هناك مساندة وفي البعض الآخر كان سلبيا" ، وتتفق معها الناشطة (و) أن " البعض رحب بما نقوم به والبعض عارض و بالذات

تلك الآراء التي تريد أن تتوجه نحو مشاريع إغاثية" وتقول الناشطة(هـ)" أنها تتأرجح بين مساند ومعارض وتغيير في موقفه" وترى الناشطة (س)" أن تفاعل المجتمع المدني كان في البداية ضعيفا جدا ويرفض دوري كناشطة منفردة ولكن مع مرور الوقت أصبح هناك نوع من التعامل الإيجابي والمساندة." ما يؤكد دور المجتمع المدني المؤثر في دعم جهود المرأة المجتمعي وتقديم المساندة.

شكل رقم (5) يوضح الدعم من المجتمع المدني المقدم للناشطات المجتمعيات

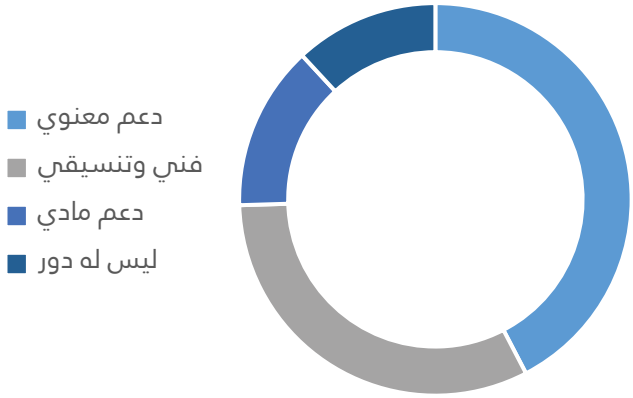

جدول رقم (5) يوضح الدعم من المجتمع المدني المقدم للناشطات المجتمعيات

العوامل الدعم المقدم	التكرار	النسبة ٪
دعم معنوي	25	42.4
فني وتنسيقي	19	32.2
دعم مادي	8	13.6
ليس له دور	7	11.9
الإجمالي	59	% 100

2. السلطة المحلية:

أظهرت نتائج الاستبيان الاستقصائي كما يبين الجدول رقم (6) دور السلطة المحلية تجاه ما تقوم به المرأة، حيث ترى ما نسبته (47.4 %) من الآراء أن هناك دعما بشكل أو بآخر من السلطة المحلية، حيث توزعت هذه الجهود بنسبة (23.7 %) من الآراء التي ترى أن السلطة المحلية تكتفي بتقديم دعم معنوي، وترى (17 %) من العينة أن الدعم جمع أشكالا أخرى أبرزها تنسيقي، وترى (6.8 %) من العينة أنها تقدم دعما ماديا، وبالمقابل تنظر ما نسبته (42.4 %)من العينة إلى أنه ليس للسلطة المحلية دورا تجاه ما تقوم به المرأة، كما تعتبر (10.2 %) من العينة أن للسلطة المحلية دورا مثبطا لما تقوم به جهود الناشطات المجتمعيات.

وتعكس مقابلات المبحوثات هذه التباينات حيث ترى الناشطة (ن)" أن السلطة المحلية مقصره بأعمالها. ولكن هناك جوانب جيدة من خلال الاستجابة للمشاريع التنموية التي تقوم بها المنظمات في المجتمع"، وتصف الناشطة (د) دور السلطة تجاه ما تقوم به بأنه" ضعيف "، في حين تقول الناشطة (هـ) أنها تقدم" الدعم والمساندة أحيانا" بينما تقول الناشطة (س)" دور السلطة المحلية إيجابي وفعال جدا" وتتفق مع ما تقوله الناشطة(غ) أن السلطة المحلية" تفاعلت بشكل جيد جدا مع كل تجاربي وأنشطتي"، وتقول الناشطة (و)" دورها فعال فهي تعمل على ردم الفجوة ما بين المجتمع المدني وعموم المجتمع والجهات المعنية وتعمل على تسهيل دخول الفاعلين والمشاريع في المجتمعات المستهدفة" وتقول الناشطة (ص)" هناك دعم معنوي وتنسيقي ولكن الدعم المادي غير موجود" وتقول الناشطة (ف)" أسهمت السلطة المحلية بشكل لا بأس به في تسهيل تقديمي لبعض الخدمات والأنشطة للمجتمع"، وتقول الناشطة (ي) أن "هناك تجاوبا جيدا من قبل السلطة المحلية والتعاون لتسهيل الأنشطة التي قمت بتنفيذها".

ومما سبق نستنتج أن دور السلطة المحلية إيجابي عموما لكنه اقتصر على تشجيع نشاط المرأة وتسهيل السماح للمنظمات بالعمل والتنسيق مع المعنيين بالمجتمعات المحلية.

شكل رقم (6) يوضح الدعم المقدم لنشاطات المرأة من السلطة المحلية

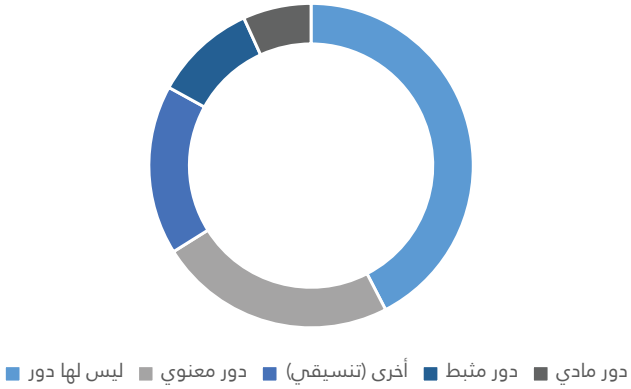

جدول رقم (6) يوضح الدعم المقدم لنشاطات المرأة من السلطة المحلية

الدعم المقدم	التكرار	النسبة ٪
ليس لها دور	25	42.4
دور معنوي	14	23.7
أخرى (تنسيقي)	10	16.9
دور مثبط	6	10.2
دور مادي	4	6.8
الإجمالي	59	% 100

3. المجتمع المحلي:

أظهرت نتائج الاستقصاء بحسب الجدول رقم (7) والشكل رقم (7) أن هناك تباينات حول دعم المجتمع المحلي للناشطات المجتمعيات, فهناك من يرى أن المجتمع المحلي يدعم بالمشاركة والتمكين بنسبة (28.8 %) من الآراء، في حين ترى ما نسبته (25.42 %) من الآراء أن المجتمع يدعم في التوعية وتعزيز الثقافة المجتمعية تجاه جهود النساء، وترى (20.33 %) من الآراء أن المجتمع المحلي لم يقدم أي دعم للناشطات المجتمعيات، في حين يرى (13.56 %) من الآراء أن المجتمع المحلي يقدم نوعا من الدعم المادي للناشطات المجتمعيات، وأخيرا ترى (11.86 %) من الآراء أن المجتمع المحلي يقدم دعما معنويا يساند جهود الناشطات المجتمعيات.

ومن المقابلات المعمقة مع الناشطات المجتمعيات نجد النظر لدور المجتمع المحلي كان أغلبه إيجابيا، حيث تذكر الناشطة (د) أنه كان في" أغلب القضايا مساندا وقد أصبحتُ قدوة ومثلا لدى المجتمع " بينما تقول الناشطة (س)" في بداية الأمر كانت النظرة سلبية ويرفض المجتمع دور المرأة في الميدان ويتهمها أنها تمردت وخرجت عن دورها الأساسي داخل البيت ولكن مع مرور الوقت تعدلت تلك النظرة " وتصف الناشطة (ص) دوره بأنه" متعاون جدا "، في حين تقول الناشطة (ف)" هناك نظرة إيجابية وإجلال لما أقوم به وتعاطيت معه بتقديم المزيد"، وتقول الناشطة(غ)" توجد نظره إيجابية وتفاعل كبير ماديا ومعنويا بمشاركتهم المجتمعية "، وتؤكد الناشطة (ن)" أنه دور مستجيب بتقدير متوسط من خلال الدعم المعنوي وتقبل الأفكار السلمية البناءة , وقد وجدت المساندة لكل قضية إنسانية أو حقوقية تقابلني وحشد التأييد والمناصرة لها " وتقول الناشطة (و)" يوجد ترحيب كبير من قبل المجتمع لما نقوم به فهم بحاجة ماسة لمثل هذه التدخلات سواء تنموية أو إغاثية " وتضيف الناشطة (هـ)" يرى البعض أن دور المرأة مهما جدا كونها الأجدر بمعرفة احتياجات المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام البعض مساند وداعم لدور المرأة، والبعض معارض وقد تعاطيت معه من خلال توضيح أهمية دور المرأة في مساعدة المجتمع وتقديم الخدمات اللازمة

لها "وتقول الناشطة (ي) " خاضت النساء تحديات حاولت أن تجتازها مع تفاقم الأوضاع الإنسانية, حيث بدأ الوضع يتغير نسبيا, وأدت مشاركة النساء في الدور المجتمعي والتخفيف من معاناة الناس إلى تقبل المجتمع المحلي ومساندته لها ".

ومما سبق يتضح بأن دور المجتمع كان متعاونا حسب غالبية المبحوثات، وقلة منهن ترى أن دوره كان ضعيفا في التفاعل معها، و أنه تغير من سلبي إلى الإيجابي مع الوقت نتيجة الجهود الملموسة التي قامت بها الناشطات المجتمعيات.

شكل رقم (7) يوضح الدعم المقدم لنشاطات المرأة من المجتمع المحلي

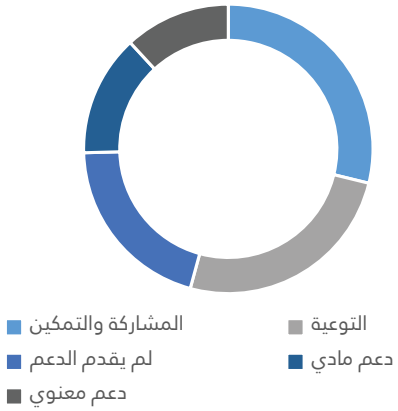

جدول رقم (7) يوضح الدعم المقدم لنشاطات المرأة من المجتمع المحلي

الدعم المقدم	التكرار	النسبة ٪
المشاركة والتمكين	17	28.81
التوعية	15	25.42
لم يقدم الدعم	12	20.33
دعم مادي	8	13.56
دعم معنوي	7	11.86
الإجمالي	59	% 100

سادساً: النتائج

من خلال العرض والتحليلات التي تضمنتها الدراسة فإن أبرز النتائج التي توصلت إليها على النحو التالي:

1. أثرت الحرب والصراع على تدهور الأوضاع المجتمعية وحجم ما خلفته على خدمات التعليم والصحة والأمن وتدهور الوضع المعيشي والإنساني والأمني بشكل عام في البلد وبشكل خاص في محافظة تعز، ودفعت تلك الأوضاع النساء للعب أدوار ملموسة لتلافي الأوضاع السلبية التي خلفتها الحرب والتخفيف من معاناة المجتمع.
2. كانت جهود النساء في التغيير المجتمعي متنوعة واقتربت من واقع المجتمع واحتياجاته وأثرت مباشرة في تغيرات إيجابية في مجالات الإغاثة والعمل الإنساني وفي تقديم الخدمات الأساسية والعمل التنموي، وفي التوعية المجتمعية وفي الوساطة المحلية وفي المجال الحقوقي والأمني، مما أنعكس في إحداث نوع من التحسن والتغيير في المجتمع، وأصبح التعويل على دورها كبيرا من قبل المجتمع، لما تقوم به من تأثيرات في التغيير الاجتماعي عبر تحشيد طاقات المجتمع لمواجهة معوقات الواقع وتداعيات الحرب في ظل ضعف الدور الحكومي.
3. كشفت تجارب النساء عن عوامل نجاح في ظل ظروف قاسية مجتمعية وأمنية صعبة، كافحت خلالها النساء وكابدن المعاناة، حيث برزت أسباب عديدة دعمت النساء في تحقيق نجاحات ملموسة في المجتمع، أبرزها: ثقة المرأة بنفسها ورغبتها في التغيير والحماس في تحقيق أهدافها، والدعم والتشجيع من

قبل الأسرة، والمستوى الثقافي والتعليمي للمرأة، وإلى ظروف الحرب وتوقف الخدمات والتوظيف الذي مثل حافزا للتحدي، ووعي المجتمع وإدراكه لأهمية دور المرأة، بالإضافة إلى قدرات المرأة على الحوار وعلى التواصل، وأخيرا دعم المجتمع المدني والسلطة المحلية.

4. برزت أربع معوقات رئيسة واجهت المرأة في إطار دورها في التغيير المجتمعي أهمها: معوقات ترجع للأسرة كالانشغال بالأطفال والأسرة، والأمية وضعف التعليم لدى رب الأسرة، وتدني المستوى المعيشي للأسرة وحالة الفقر، ومعوقات ترجع للمجتمع كالعادات والتقاليد التي تنتقص من حقوق المرأة ومشاركتها والنظرة الدونية لها، ووصاية الذكور ، وكذلك رغبة المجتمع في أن يقتصر دور المرأة على العمل المنزلي ورعاية الأطفال، وتدني الوعي والمستوى الثقافي المجتمعي عموما، و معوقات ترجع للدولة وتتعلق بالحالة الأمنية وضعف دور الدولة، ومعوقات ترجع لمنظمات المجتمع المدني تمثلت بضعف القيام بالتدريب وبناء القدرات وخاصة للنساء الصاعدات (حديثة العمل في المجتمع المدني) وسواء توجيه الدعم المالي لاحتياجات المجتمع الفعلية وقرار التمويل الذي يكون غالبا بيد المانح.
5. هناك تحول في نظرة المجتمع لدور المرأة ومشاركتها في المجال العام، حيث تفاعل مع ما قمن به من أنشطة، وبدأ ينظر باحترام وتقدير لجهودهن وقدراتهن على قيادة التغيير وإحداث التأثير الإيجابي في المجتمع مما شجعهن على بذل المزيد من الجهود.
6. تنظر القيادات النسوية بتقدير لدعم المجتمع المدني للمرأة عموما ومساندته لما تقوم به من أنشطة، من خلال الدعم المعنوي والمادي وفي بناء القدرات وتنمية المهارات، إلا أنه ظهر بعض جوانب القصور في دعم المجتمع المدني وتحديدا في تخصيص التمويلات وفقا لاحتياجات المجتمع الفعلية.
7. تنظر النساء القياديات بتقدير إلى دعم السلطة المحلية لأدوارهن في التغيير المجتمعي، حيث ترى أنه كان إيجابيا في مجمله، لكن هذا الدعم اقتصر على تسهيل دخول المنظمات، وتقديم المساندة المعنوية والتنسيق مع الأطراف الأخرى لتمكين الناشطات من تنفيذ مشروعاتهن وأنشطتهن المجتمعية.

سابعاً: التوصيات

ارتباطا بمضامين الدراسة ونتائجها فقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي يتطلب من الأطراف المعنية العمل عليها لتعزيز مساهمة النساء في قيادة التغيير المجتمعي، وذلك كما يلي:

أولاً: للقيادات النسوية المؤثرة في التغيير المجتمعي:

1. العمل على إنشاء شبكة للفاعلات المجتمعيات لتبادل الخبرات وتطوير قدراتهن العملية في التغيير المجتمعي.
2. الاهتمام بالنشر الواسع للخبرات والتجارب التي اكتسبتها القيادات النسوية للمجتمع ولبقية الناشطات للاستفادة منها وتعزيز الثقة بما يقمن به مع الاهتمام بنقل تلك الخبرات بشكل خاص للناشطات الجدد لدعم التأثير المجتمعي للنساء على نطاق واسع.

3. أهمية تركيز القيادات الحالية التي قطعت شوطاً في قيادة التغيير المجتمعي وأصبحت لها جهود ملموسة على بناء قيادات نسوية مؤثرة جديدة كصف ثاني, وإشراكهن في أنشطتهن المجتمعية سواء في النطاق الجغرافي التي يعملن فيه أو في مناطق أخرى لتوسيع التأثير عبر جهود إضافية لناشطات جدد وهو دور يجب أن يكون تطوعي والتزام ذاتي من تلك القيادات ذات الخبرة التي اكتسبت احتراما لدى المجتمع المحلي.

ثانياً: لمنظمات المجتمع المدني:

1. تنفيذ حزمة من برامج بناء القدرات للنساء الفاعلات مجتمعيا وخاصة للصاعدات منهن.
2. المساهمة في نشر إنجازات القيادات المجتمعية النسوية في مجتمعاتهن المحلية وتبني برامج توعوية للمجتمع لقبول أدوار النساء في التغيير المجتمعي.
3. تبني خطة محلية مشتركة من قبل منظمات المجتمع المدني في المحافظة يتم الترويج لها لدى المانحين تتضمن تدخلات مجتمعية تشارك فيها النساء الفاعلات في مجتمعاتهن في مجالات الخدمات وبناء السلام والجانب الأمني بصورة متكاملة في المجتمعات الأكثر تضررا في المحافظة بناء على خبراتهن السابقة.

ثالثاً: للسلطة المحلية:

1. تبني سياسات محلية واضحة لدعم أنشطة النساء المجتمعية وإنشاء إدارة مختصة على مستوى المحافظة لتقديم الدعم والإمداد بالمعلومات والتنسيق والتسهيل لتنفيذ المشروعات التي تتبناها النساء والمنظمات التي ترأسها في المديريات المستهدفة.
2. تمثيل المرأة في مجالس ولجان صنع واتخاذ القرار؛ لتفعيل دورها ومأسسته في المجتمع المحلي بالشكل المطلوب.
3. تبني نشر مساهمات النساء النوعية في الإذاعات والصحف المحلية الرسمية التي تشرف عليها السلطة المحلية لإبراز دور النساء في المجتمع والتوعية بأدوارهن في التغيير المجتمعي.

رابعاً: للمجتمع المحلي:

1. أهمية قيام الوجاهات المحلية بدور بارز لتشجيع النساء الفاعلات في العمل المجتمعي وحث المجتمع على التفاعل معهن وتشجيعهن.
2. التزام خطباء المساجد في مديريات المحافظة بدعم جهود النساء الفاعلات مجتمعيا باعتبار دورهن يخدم المجتمع, وضرورة لتجاوز مشكلات الواقع بما يحقق تأثير على الثقافة المجتمعية باتجاه إيجابي نحو أدوار إيجابية للنساء في خدمة المجتمع كواجب ديني.
3. إسهام المجتمع ماديا في المشروعات التي تتبناها النساء وخاصة التجار والميسورين والقادرين في المجتمع والعمل على دعم مشروعات تحولية تقودها النساء تنهض بواقع المجتمعات المحلية التي تنتمي إليها.

خامساً: للمنظمات الدولية الداعمة:

1. تبني مشروعات بناء قدرات نوعية للنساء الفاعلات مجتمعيا عبر إطلاق أربع زمالات نوعية لتأهيل قيادات التغيير المجتمعي من النساء في مجالات: بناء السلام، والسياسات المحلية، ودعم الخدمات، والتمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة، بما يحقق تأثيرات أكثر عمقا تقوم على بناء مهارات نوعية والتركيز على القيادات الجديدة من النساء الشابات (الصاعدات الجدد).
2. إتاحة الفرصة لعدد من القيادات النسوية لزيارة بعض الدول التي لديها تجارب نوعية في مجال قيادات النساء للتغيير المجتمعي, والاستفادة من تجارب تلك النساء لتعزيز خبراتهن.
3. تقديم الدعم المادي لمنظمات المجتمع المدني التي ترأسها قياديات نسوية مجتمعية، بحيث تمتلك كل منها استراتيجية تأثير نوعي في المجتمع المحلي الذي تعمل به.
4. دعم إطلاق منصة إلكترونية للنساء الفاعلات لرصد ونشر جهود النساء في التغيير المجتمعي.
5. تبني إعداد مجموعة من الدراسات وأوراق السياسات والمسوح التي تبحث في جهود النساء في التغيير المجتمعي بشكل أكثر تفصيلا, والترويج لها لدى المجتمع المحلي والسلطة المحلية والمجتمع الدولي.

الملاحـــق

جدول رقم (8) بيانات العينة المبحوثة في كل من المقابلات والاستبيان

الاستبيانات				المقابلات						
المديرية	المبحوثين	ذكور	اناث	المديرية	عدد المبحوثين	الفئه العمرية			مستوى التعليم		
						30-20	40-31	41 - فاعلى	دبلوم	جامعي	تعليم عالي
الراهده	3	1	2	المظفر	1	1				1	
الشمايتين	1		1	صبر	1			1	1		
المخا	1		1	صاله	1			1		1	
المظفر	12	4	8	صبر	1		1			1	
القاهرة	14	5	9	الشمايتين	1		1			1	
جبل حبشي	9	7	2	صبر	1		1			1	
المسراخ	5	4	1	صبر	1		1			1	
صاله	4	3	1	جبل حبشي	1		1				1
مقبنه	3	2	1	التربة	1		1		1	1	

جدول رقم (9) قائمة القيادات النسوية المؤثرة المبحوثة والعمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية

م	الاسم	العمر	المستوي التعليمي	الحالة الاجتماعية
1	(د. ناشطة في الإغاثة والخدمات والبناء السلام)	30	بكالوريوس	عازب
2	(س. في العمل الإنساني والخدمات وبناء السلام)	41	دبلوم	متزوجة
3	(ص. ناشطة حقوقية والعمل الإنساني)	41	بكالوريوس	متزوجة
4	(ف. ناشطة في التنمية والخدمات)	32	بكالوريوس	متزوجة
5	(غ. ناشطة في الخدمات وحل النزاعات)	40	بكالوريوس	عازب
6	(ن. ناشطة في بناء السلام)	35	بكالوريوس	متزوجة
7	(و. ناشطة في التنمية وبناء السلام)	31	بكالوريوس	متزوجة
8	(هـ. ناشطة في الإغاثة وبناء السلام)	32	تعليم عالي	متزوجة
9	(ي. ناشطة في الإغاثة والخدمات)	36	دبلوم وبكالوريوس	عازب

مؤسسة شباب سبأ للتنمية
Sheba Youth Foundation for Development

مؤسسة شباب سبأ

هي مؤسسة مجتمع مدني يقودها الشباب والنساء الذين يعملون بروح الفريق الواحد لتمكين الشباب والنساء لمشاركة فاعلة في التنمية وبناء السلام في اليمن برؤية حقيقية لمجتمع مستقر ينعم فيه الشباب والنساء بالسلام والتنمية والتعايش المستدام.

www.shebayouth.org
info@shebayouth.org
+967 - 4 - 252733 / +967 - 770450222
@shebayouthf

التعريف بالباحثين

لبيب شائف محمد اسماعيل: خبير وباحث ومدرب في مجال السياسات العامة والحكومة والمجتمع المدني، حاصل على بكالوريوس اقتصاد، ماجستير في الإدارة ، وحاليا باحث دكتوراه في حوكمة السياسات، عمل مديراً عاماً للبحوث والدراسات لأكثر من عشر سنوات كما رأس عدد من مراكز الاستشارات والمؤسسات البحثية في اليمن، لديه ما يزيد عن (25) من الكتب والأبحاث وأوراق السياسات المنشورة. يرأس حاليا مكتب الدار الرابع للاستشارات.

محمد سعيد محمد الكامل: باحث استشاري بمستوى استاذ دكتور-مركز الدراسات والبحوث اليمني، واستاذ الدراسات العليا بقسم الخدمة الاجتماعية وقسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة صنعاء، تخصص علم الاجتماع السياسي، وله دراسات وأبحاث وأوراق سياسات منشورة في مجال الدولة والحركات الاجتماعية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية، والتنمية والنوع الاجتماعي، وفي النزاعات وبناء السلام.

مؤسسة شباب سبأ للتنمية

Sheba Youth Foundation for Development

@shebayouthf

+967 - 4 - 252733

+967 - 770 450 222

info@shebayouth.org

www.shebayouth.org